بيروت في 2013/8/2

دعا الى الالتزام التام بالاقفال المقرر الأربعاء

القصار: للتجاوب مع مطالب الهيئات وتشكيل حكومة سريعا لإنقاذ البلاد والاقتصاد

Title	الهيئات الاقتصادية تستعد ليوم الإقفال التام الأربعاء المقبل والقصّار يدعو المؤسسات للالتزام والمسؤولين لتأليف حكومة إنقاذ			
Website	http://www.annahar.com	Date	2/9/2013	Page

Title	**القصّار: لالتزام المؤسسات كافة بالإقفال**			
Website	http://www.assafir.com	Date	2/9/2013	Page

Title	القصار: مضطرون للإقفال العام الأربعاء بسبب تجاهل القوى السياسية لهواجسنا			
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	2/9/2013	Page

Title	**القصّار دعا الى الإلتزام التام بالإقفال المقرر الأربعاء والتجاوب مع مطالب الهيئات لتشكيل حكومة الاثنين 2 أيلول 2013 الموافق 26 شوال 1434 هـ**			
Website	http://www.aliwaa.com	Date	2/9/2013	Page

Title	**القصار للتجاوب مع مطالب الهيئات الاقتصادية**			
Website	http://www.elshark.com	Date	2/9/2013	Page

Title	**القصّار يدعو المؤسسات للالتزام بالاقفال**			
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	2/9/2013	Page

إقتصاد

الهيئات الاقتصادية تستعد ليوم الإقفال التام الأربعاء المقبل والقصّار يدعو المؤسسات للالتزام والمسؤولين لتأليف حكومة إنقاذ

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

!

مطلوب تأليف حكومة فاعلة في أقرب وقت.

2أيلول 2013

لم تسترح الهيئات الاقتصادية في عطلة الاسبوع، بل واصلت اتصالاتها ومشاوراتها بغية انجاز التحضيرات الخاصة بيوم الاقفال التام الذي دعت اليه بعد غد الاربعاء، علما انها ستعقد اجتماعا الرابعة عصر اليوم في مكتب رئيسها الوزير السابق عدنان القصار، على ان يعقبه اجتماع عصر غد لاستكمال الخطوات الخاصة بهذا اليوم والاعداد للقاء رئيس الجمهورية عند العاشرة قبل ظهر الاربعاء.

امس، أكد القصار ضرورة التزام كل المؤسسات الاقتصادية من مصرفية وسياحية وتجارية بالاقفال العام، "الذي نريد من خلاله توجيه صرخة الى مَن يعنيهم الأمر للالتفات الى الوضع المأسوي الذي وصلت اليه البلاد على كل الصعد"، موضحا ان الهيئات ليست من هواة اللجوء الى السلبية ولا من دعاة التعطيل، لكنها وجدت نفسها مضطرة الى هذا الخيار بعدما لم تتجاوب القوى السياسية مع المناشدات التي كان آخرها المؤتمر الموسع الذي عقد قبل نحو ثلاثة اشهر في "البيال"، وحذرنا فيه من مغبة الاستمرار في تجاهل المطالب التي ننادي بها والذي أوصلنا الى ما نحن عليه من وضع لامس الخطوط الحمر."

وشدد في بيان على "ضرورة ان تتلقف القوى السياسية صرخة الهيئات الاقتصادية هذه المرة، وان تتجاوب مع مطالب الشعب بتركها خلافاتها الشخصية جانبا، وتغليب المصلحة الوطنية بغية إنقاذ لبنان والاقتصاد الوطني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية لا تحتمل الانتظار، مما يتطلب تأليف حكومة فاعلة في أسرع وقت ممكن، تساهم في ترسيخ الاستقرار والامن وتشرع في تنفيذ خطة إصلاحية تنقذ الاقتصاد وتساعده في النهوض من جديد، واستعادة عافيته وتجاوز مرحلة الانكماش التي يمر فيها منذ فترة طويلة."

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

واعتبر ان لجوء الهيئات الاقتصادية الى الاقفال العام لا يعني بأي شكل من الأشكال إقفال باب الحوار "الذي كنا وما زلنا من أوائل الداعين والداعمين له"، مشددا على "ان الهيئات منفتحة على كل الخيارات ولا سيما الاقتراح المرفوع من وزراء الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والسياحة فادي عبود والصناعة فريج صابونجيان بالنسبة الى اجراء مشاورات مع اطراف الانتاج، اذا كان من شأن ذلك إيجاد الحلول الناجعة، وخصوصا ان الهدف من تحرك الهيئات المرتقب هو الدفع في اتجاه فتح كوة في جدار الأزمة التي تعيشها البلاد لتجنب المزيد من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمواطن اللبناني."
واشار الى انه في مقابل انفتاح الهيئات الاقتصادية على الحوار مع الأطراف كافة، "لكنها في الوقت نفسه لن تظل مكتوفة الأيدي، وخصوصا إذا تجاهلت القوى السياسية مجددا هواجسنا. وفي هذه الحال، سنلجأ حتما الى اتخاذ خطوات تصعيدية نحددها في الوقت المناسب، لأننا نرفض ان يبقى الاقتصاد رهينة التجاذبات السياسية."
وكان القصار اجرى اتصالات بالوزراء نحاس وصابونجيان وعبود، أكد في خلالها استعداد الهيئات للدخول في حوار حول كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الاقتصاد.

نقابات "المستقبل"
وأيّد قطاع النقابات العمالية في "تيار المستقبل" دعوة الهيئات الاقتصادية الى الاقفال العام الاربعاء المقبل. واورد البيان الذي اصدره امس، "في ظل وضع أمني وسياسي مأزوم، وتسارع للأحداث المحيطة بلبنان ولا سيما التحضيرات الدولية التي نترقبها بقلق والتي تطول محيط لبنان وما سينتج منها من تداعيات خطيرة، نرى أن وحدة الموقف الوطني تحمي لبنان وتبعده عن الإحتمالات الخطيرة المرتقبة، كما أن التردي الإقتصادي والتراجع المالي اللذين يصيبان البلاد يشكّلان حال ضغط إضافية على المواطنين، ويأتي قرار الهيئات الإقتصادية للإقفال العام يوم الأربعاء في 4 أيلول كدعوة إلى الإنتباه إلى مخاطر التراجع الإقتصادي الذي لا يقل خطورة عن المخاطر الأمنية. لذا، نجد أنفسنا في تيار "المستقبل" مؤيدين لهذه الخطوة وندعو جميع اللبنانيين لدعم هذا التحرك بصرف النظر عن موقعهم سواء كانوا أصحاب عمل أو عمال وموظفين لتكون صرخة مدوّية في وجه مَن يريد تغييب الدولة عن دورها من خلال العبث بالأمن وإعاقة تأليف الحكومة التي تقوم برعاية المواطنين والسهر على مصالحهم، ويدخل البلاد في أتون صراع ليس له مصلحة فيه."

Back to Top

www.assafir.com ©2013 جريدة السفير

اقتصاد
تاريخ العدد 02/09/2013 **العدد** 12568

القصّار: لالتزام المؤسسات كافة بالإقفال

شدد رئيس «الهيئات الاقتصادية» الوزير السابق عدنان القصّار على «ضرورة التزام المؤسسات الاقتصادية كافة من مصرفية وسياحية وتجارية في الإقفال المقرر يوم بعد غد الأربعاء، الذي نريد من خلاله توجيه صرخة إلى من يعنيهم الأمر للالتفات إلى الوضع المأساوي الذي وصلت إليه البلاد على الصعد كافة.»
وإذ أشار إلى أن لجوء الهيئات «إلى الإقفال العام لا يعني بأي شكل من الأشكال إقفال باب الحوار الذي كنا وما زلنا من أوائل الداعين والداعمين له»، أكد أن «الهيئات منفتحة على كل الخيارات، لاسيما الاقتراح المقدم من وزراء» الاقتصاد والتجارة» نقولا نحاس و«السياحة» فادي عبود و«الصناعة» فريج صابونجيان حول إجراء مشاورات مع أطراف الإنتاج، إذا كان من شأن ذلك إيجاد الحلول الناجعة .»
ولفت الانتباه إلى أن «الهدف من تحرك الهيئات المرتقب هو الدفع في اتجاه فتح كوة في جدار الأزمة التي تعيشها البلاد لتجنب المزيد من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمواطن

FRANSABANK
Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

اللبناني»، معتبراً أن «الهيئات في مقابل انفتاحها على الحوار مع الأطراف كافة، لكنها في الوقت نفسه لن تظل مكتوفة الأيدي، بخاصة إذا تجاهلت القوى السياسية مجدداً هواجسنا، وحتماً سنلجأ في هذه الحال إلى اتخاذ خطوات تصعيدية نحددها في الوقت المناسب، لأننا نرفض أن يبقى الاقتصاد رهينة التجاذبات السياسية .»

وأشار القصار في بيان إلى أن «الهيئات ليست من هواة اللجوء إلى السلبية، ولم تكن يوماً من دعاة التعطيل، لكنها وجدت نفسها مضطرة إلى هذا الخيار، بعدما لم تتجاوب القوى السياسية مع المناشدات كافة، التي أطلقناها في أكثر من مناسبة، وكان آخرها المؤتمر الموسّع الذي عقد قبل حوالي الثلاثة أشهر في البيال، وحذرنا فيه من مغبة الاستمرار في تجاهل المطالب التي ننادي بها، ما أوصلنا إلى ما نحن عليه من وضع لامس الخطوط الحمراء.»

وأبرز «ضرورة أن تتلقف القوى السياسية صرخة الهيئات هذه المرة، وأن تتجاوب مع مطالب الشعب اللبناني، بتركها لخلافاتها الشخصية جانباً، وتغليب المصلحة الوطنية من أجل إنقاذ لبنان والاقتصاد اللبناني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية لا تحتمل الانتظار»، مطالباً «بتشكيل حكومة فاعلة في أسرع وقت ممكن، تسهم في ترسيخ الاستقرار والأمن على كامل الأراضي اللبنانية، وتشرع في تنفيذ خطة إصلاحية تنقذ الاقتصاد اللبناني وتساعده على النهوض من جديد، واستعادة عافيته وتجاوز مرحلة الانكماش التي يمر فيها منذ فترة طويلة.»

وكان القصار قد أجرى اتصالات بنحاس، وصابونجيان وعبود أكد خلالها استعداد الهيئات للدخول في حوار حول كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الاقتصاد اللبناني .

Back to Top

المستقبل

القصار: مضطرون للإقفال العام الأربعاء بسبب تجاهل القوى السياسية لهواجسنا

المستقبل - الإثنين 2 أيلول 2013 - العدد 4793 –

أكد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار "أهمية الاقفال العام الذي تعتزم الهيئات تنفيذه في الرابع من أيلول"، داعيا الى "ضرورة التزام كافة المؤسسات الاقتصادية من مصرفية وسياحية وتجارية في هذا الاقفال الذي نريد من خلاله توجيه صرخة الى من يعنيهم الأمر للالتفات الى الوضع المأساوي الذي وصلت اليه البلاد على الصعد كافة".

وأشار القصار في بيان الى ان "الهيئات الاقتصادية ليست من هواة اللجوء الى السلبية ولم تكن يوما من دعاة التعطيل، ولكنها وجدت نفسها مضطرة الى هذا الخيار، بعدما لم تتجاوب القوى السياسية مع كافة المناشدات، التي أطلقناها في أكثر من مناسبة، وكان آخرها المؤتمر الموسع الذي عقد قبل نحو ثلاثة اشهر (في البيال)، وحذرنا فيه من مغبة الاستمرار في تجاهل المطالب التي ننادي بها والذي أوصلنا الى ما نحن عليه من وضع لامس الخطوط الحمراء".

وشدد على "ضرورة ان تتلقف القوى السياسية صرخة الهيئات الاقتصادية هذه المرة، وان تتجاوب مع مطالب الشعب اللبناني، بتركها لخلافاتها الشخصية جانبا، وتغليب المصلحة الوطنية من اجل إنقاذ لبنان والاقتصاد اللبناني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية لا تحتمل الانتظار، ما يتطلب تشكيل حكومة فاعلة في أسرع وقت ممكن، تسهم في ترسيخ الاستقرار والامن على كامل الاراضي اللبنانية وتشرع في تنفيذ خطة إصلاحية تنقذ الاقتصاد اللبناني وتساعده على النهوض من جديد، واستعادة عافيته وتجاوز مرحلة الانكماش التي يمر فيها منذ فترة طويلة".

وأوضح "ان الهيئات منفتحة على كل الخيارات، لا سيما الاقتراح المقدم من وزراء الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والسياحة فادي عبود والصناعة فريج صابونجيان حول اجراء مشاورات مع اطراف الانتاج، اذا كان من شأن ذلك إيجاد الحلول الناجعة"، لافتاً إلى "ان الهيئات الاقتصادية في مقابل انفتاحها على الحوار مع

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

كافة الأطراف، لكنها في الوقت نفسه لن تظل مكتوفة الأيدي، خصوصاً إذا تجاهلت القوى السياسية مجددا هواجسنا، وحتما سنلجا في هذه الحال الى اتخاذ خطوات تصعيدية نحددها في الوقت المناسب، لأننا نرفض ان يبقى الاقتصاد رهينة التجاذبات السياسية".

Back to Top

القصّار دعا الى الإلتزام التام بالإقفال المقرر الأربعاء والتجاوب مع مطالب الهيئات لتشكيل حكومة
الاثنين,2 أيلول 2013 الموافق 26 شوال 1434 هـ

أكد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصّار أهمية الاقفال العام الذي تعتزم الهيئات تنفيذه في الرابع من أيلول، داعيا الى ضرورة التزام كافة المؤسسات الاقتصادية من مصرفية وسياحية وتجارية في هذا الاقفال الذي نريد من خلاله توجيه صرخة الى من يعنيهم الأمر للالتفات الى الوضع المأساوي الذي وصلت اليه البلاد على الصعد كافة.
ولفت القصّار في بيان الى ان الهيئات الاقتصادية ليست من هواة اللجوء الى السلبية ولم تكن يوما من دعاة التعطيل، ولكنها وجدت نفسها مضطرة الى هذا الخيار، بعدما لم تتجاوب القوى السياسية مع كافة المناشدات، التي أطلقناها في أكثر من مناسبة، وكان آخرها المؤتمر الموسع الذي عقد قبل حوالى الثلاثة اشهر في البيال، وحذرنا فيه من مغبة الاستمرار في تجاهل المطالب التي ننادي بها والذي أوصلنا الى ما نحن عليه من وضع لامس الخطوط الحمراء.
وشدد على ضرورة ان تتلقف القوى السياسية صرخة الهيئات الاقتصادية هذه المرة، وان تتجاوب مع مطالب الشعب اللبناني، بتركها لخلافاتها الشخصية جانبا، وتغليب المصلحة الوطنية من اجل إنقاذ لبنان والاقتصاد اللبناني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية لا تحتمل الانتظار، ما يتطلب تشكيل حكومة فاعلة في أسرع وقت ممكن، تسهم في ترسيخ الاستقرار والامن على كامل الاراضي اللبنانية وتشرع في تنفيذ خطة إصلاحية تنقذ الاقتصاد اللبناني وتساعده على النهوض من جديد، واستعادة عافيته وتجاوز مرحلة الانكماش التي يمر فيها منذ فترة طويلة
وأوضح ان لجوء الهيئات الاقتصادية، الى الاقفال العام لا يعني بأي شكل من الأشكال إقفال باب الحوار الذي كنا وما زلنا من أوائل الداعين والداعمين له، مشددا على ان الهيئات منفتحة على كل الخيارات ولا سيما الاقتراح المقدم من وزراء الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والسياحة فادي عبود والصناعة فريج صابونجيان حول اجراء مشاورات مع اطراف الانتاج، اذا كان من شأن ذلك إيجاد الحلول الناجعة، لا سيما وان الهدف من تحرك الهيئات المرتقب هو الدفع في اتجاه فتح كوة في جدار الأزمة التي تعيشها البلاد لتجنب المزيد من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمواطن اللبناني.وختم: ان الهيئات الاقتصادية في مقابل انفتاحها على الحوار مع كافة الأطراف، لكنها في الوقت نفسه لن تظل مكتوفة الأيدي، بخاصة إذا تجاهلت القوى السياسية مجددا هواجسنا، وحتما سنلجأ في هذه الحال الى اتخاذ خطوات تصعيدية نحددها في الوقت المناسب، لأننا نرفض ان يبقى الاقتصاد رهينة التجاذبات السياسية.وكان القصّار اجرى اتصالات بالوزراء نحاس، صابونجيان وعبود أكد خلالها استعداد الهيئات للدخول في حوار حول كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الاقتصاد اللبناني.
النقابات العمالية
في السياق عينه أيد قطاع النقابات العمالية في تيار المستقبل دعوة الهيئات الاقتصادية الى الاقفال العام يوم الاربعاء المقبل، وقال في بيان: في ظل وضع أمني وسياسي مأزوم، وتسارع للأحداث المحيطة بلبنان وبخاصة التحضيرات الدولية التي نترقبها بقلق والتي تطال محيط لبنان وما سينتج عنها من تداعيات خطيرة، نرى أن وحدة الموقف الوطني تحمي لبنان وتبعده عن الإحتمالات الخطيرة المرتقبة، كما وأن التردي الإقتصادي والتراجع المالي الذي يصيب البلاد يشكل حالة ضغط إضافية على المواطنين.
واضاف البيان: يأتي قرار الهيئات الإقتصادية للإقفال العام يوم الأربعاء في4 أيلول كدعوة إلى الإنتباه إلى مخاطر التراجع الإقتصادي الذي لا يقل خطورة عن المخاطر الأمنية لذا نجد أنفسنا في تيار المستقبل مؤيدين لهذه الخطوة وندعو جميع اللبنانيين لدعم هذا التحرك بصرف النظر عن موقعهم سواء كانوا أصحاب عمل أو عمال وموظفين لتكون صرخة مدوية في وجه من يريد تغييب الدولة عن دورها من خلال العبث بالأمن وإعاقة تشكيل الحكومة التي تقوم برعاية المواطنين والسهر على مصالحهم، ويدخل البلاد في آتون صراع ليس له مصلحة فيه، وسيكون تيار المستقبل دائما في مقدمة الداعمين إلى الحراك المدني الذي يعيد للجمهور دوره في التعبير عن مصالحه وتطلعاته للمستقبل.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Back to Top

القصار للتجاوب مع مطالب الهيئات الاقتصادية

اكد رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار، في بيان على أهمية الاقفال العام الذي تعتزم الهيئات تنفيذه في الرابع من أيلول، داعيا الى ضرورة التزام كافة المؤسسات الاقتصادية من مصرفية وسياحية وتجارية في هذا الاقفال «الذي نريد من خلاله توجيه صرخة الى من يعنيهم الأمر للالتفات الى الوضع المأسوي الذي وصلت اليه البلاد على كافة الصعد».

ولفت القصار، الى ان «الهيئات الاقتصادية ليست من هواة اللجوء الى السلبية ولم تكن يوما من دعاة التعطيل، ولكنها وجدت نفسها مضطرة الى هذا الخيار، بعدما لم تتجاوب القوى السياسية مع كافة المناشدات، التي أطلقناها في أكثر من مناسبة، وكان آخرها المؤتمر الموسع الذي عقد قبل حوالى الثلاثة اشهر في البيال، وحذرنا فيه من مغبة الاستمرار في تجاهل المطالب التي ننادي بها والذي أوصلنا الى ما نحن عليه من وضع لامس الخطوط الحمراء».

وشدد القصار، على ضرورة ان تتلقف القوى السياسية صرخة الهيئات الاقتصادية هذه المرة، وان تتجاوب مع مطالب الشعب اللبناني، بتركها لخلافاتها الشخصية جانبا، وتغليب المصلحة الوطنية من اجل إنقاذ لبنان والاقتصاد اللبناني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية لا تحتمل الانتظار، ما يتطلب تشكيل حكومة فاعلة بأسرع وقت ممكن، تساهم في ترسيخ الاستقرار والامن على كامل الاراضي اللبنانية وتشرع في تنفيذ خطة إصلاحية تنقذ الاقتصاد اللبناني وتساعده على النهوض من جديد، واستعادة عافيته وتجاوز مرحلة الانكماش التي يمر فيها منذ فترة طويلة.

وأوضح القصار، ان لجوء الهيئات الاقتصادية، الى الاقفال العام لا يعني بأي شكل من الأشكال إقفال باب الحوار «الذي كنا ولا زلنا من أوائل الداعين والداعمين له»، مشددا على ان الهيئات منفتحة على كل الخيارات «لا سيما الاقتراح المقدم من وزراء الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس والسياحة فادي عبود والصناعة فريج صابونجيان حول اجراء مشاورات مع اطراف الانتاج، اذا كان من شأن ذلك إيجاد الحلول الناجعة، لا سيما وان الهدف من تحرك الهيئات المرتقب هو الدفع باتجاه فتح كوة في جدار الأزمة التي تعيشها البلاد لتجنب المزيد من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمواطن اللبناني». وكان القصّار قد اجرى اتصالات بالوزراء نحاس، صابونجيان وعبود أكد خلالها استعداد الهيئات للدخول في حوار حول كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الاقتصاد اللبناني.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

انه مسؤول عن اتخاذ اجراءات تدعم الاقتصاد الوطني، ولكنه لا يفعل. اليوم، انقلبت الأدوار، صارت الهيئات تُضرب للمطالبة بتأليف حكومة، وليس من أجل إسقاط حكومة. ووزراء النجيب يدعون

القصار يدعو المؤسسات للإلتزام بالإقفال

متفقون على الحوار (جورف برك)

اكد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار «أهمية الاقفال العام الذي تعتزم الهيئات تنفيذه في الرابع من أيلول»، داعيا الى «ضرورة التزام كافة المؤسسات الاقتصادية من مصرفية وسياحية وتجارية في هذا الاقفال الذي تريد من خلاله توجيه صرخة الى من يعنيهم الأمر للالتفات الى الوضع المأساوي الذي وصلت اليه البلاد على الصعد كافة».

ولفت القصار في بيان امس الى ان «الهيئات الاقتصادية ليست من هواة اللجوء الى السلبية ولم تكن يوما من دعاة التعطيل، ولكنها وجدت نفسها مضطرة الى هذا الخيار، بعدما لم تتجاوب القوى السياسية مع كافة المناشدات، التي أطلقناها في أكثر من مناسبة، وكان آخرها المؤتمر الموسع الذي عقد قبل حوالي ثلاثة اشهر في البيال، وحذرنا فيه من مغبة الاستمرار في تجاهل المطالب التي ننادي بها والتي أوصلنا الى ما نحن عليه من وضع لامس الخطوط الحمراء».

وشدد على «ضرورة ان تتلقف القوى السياسية صرخة الهيئات الاقتصادية هذه المرة، وان تتجاوب مع مطالب الشعب اللبناني، بتركها لخلافاتها الشخصية جانبا، وتغليب المصلحة الوطنية من اجل إنقاذ لبنان والاقتصاد اللبناني الذي يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية لا تحتمل الانتظار، ما يتطلب تشكيل حكومة فاعلة في أسرع وقت ممكن، تسهم في ترسيخ الاستقرار والامن على كامل الاراضي اللبنانية وتشرع في تنفيذ خطة إصلاحية تنقذ الاقتصاد اللبناني وتساعده على النهوض من جديد، واستعادة عافيته وتجاوز مرحلة الانكماش التي يمر فيها منذ فترة طويلة»، وأوضح «ان لجوء الهيئات الاقتصادية، الى الاقفال العام لا يعني بأي شكل من الأشكال إقفال باب الحوار الذي كنا وما زلنا من أوائل الداعين والداعمين له»، مشددا على «ان الهيئات منفتحة على كل الخيارات ولا سيما الاقتراح المقدم من وزراء الاقتصاد والتجارة والصناعة فريح صابونجيان حول اجراء مشاورات مع اطراف الانتاج، اذا كان من شأن ذلك إبعاد الحقول الناجمة لا سيما وان الهدف من تحرك الهيئات المرتقب هو الدفع في اتجاه فتح كوة في جدار الأزمة التي تعيشها البلاد لتجنب المزيد من الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني والمواطن اللبناني».

> الإقتصاد يواجه تحديات غير مسبوقة وكارثية

وختم: «ان الهيئات الاقتصادية في مقابل انفتاحها على الحوار مع كافة الأطراف، لكنها في الوقت نفسه لن تظل مكتوفة الأيدي، بخاصة إذا تجاهلت القوى السياسية مجددا مواجهتها، وحتما سنلجأ في هذه الحال الى اتخاذ خطوات تصعيدية نحددها في الوقت المناسب، لأننا نرفض ان يبقى الاقتصاد رهينة التجاذبات السياسية».

وكان القصار اجرى اتصالات بالوزراء نحاس، صابونجيان وعبود أكد خلالها استعداد الهيئات للدخول في حوار حول كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الاقتصاد اللبناني. ■

السوريون يلجأون الى لبنان هرباً من الضربة

حذرت البحرين والكويت وبريطانيا وفرنسا، رعاياها من السفر الى لبنان، وطلبت النمسا من مواطنيها الاتصال بسفارتها في لبنان قبل السفر الى هناك. وأكد مصدر أمني لبناني لـ«رويترز» ان 14 ألف شخص غادروا البلاد يوم الخميس وان معظمهم من الأوروبيين.

وذكرت وزارة الخارجية البريطانية ان نصيحتها جاءت نتيجة لقلق متنام بشأن آثار الأزمة السورية على لبنان. بينما نصحت سفارة الكويت في لبنان مواطنيها بمغادرة البلاد بسبب الشكوك الأمنية.

كما نصحت بريطانيا مواطنيها بعدم السفر الى لبنان ما لم تكن هناك ضرورة لذلك، مستشهدة بأعمال العنف في الآونة الأخيرة والتوترات الإقليمية الأوسع. وقالت انه قد تكون هناك مخاطر متزايدة من مشاعر عداء مناهضة للغرب لها صلة باحتمال القيام بعمل عسكري. وأصدرت فرنسا نصيحة مماثلة.

في المقابل، يعبر سيل من السيارات التي تقل عائلات سورية، الحدود اللبنانية في منطقة المصنع هربا من الغربة العسكرية التي يهدد بها الغرب.

ويستقبل مركز منظمة قطرية على الحدود اللبنانية، كل اللاجئين السوريين القادمين الى لبنان. وقد بدأت جمعية «الاصمخ» للاعمال الخيرية التي تحولها عائلة قطرية بتقديم مساعدات الى اللاجئين السوريين في مركز استقبال مستحدث قرب الحدود، منذ سنة. يكفي ان يبرز احدهم بطاقة تعريف سورية ليحصل على مساعدات تتضمن مواد غذائية وبعض الاحتياجات الاساسية.

ويقول مدير البرنامج عمر قويس ان عدد العائلات النازحة تضاعف منذ بدء التهديدات الاميركية. مشيرا الى ان الجمعية باتت تستقبل يوميا بين ستين الى سبعين عائلة.

بين جانبي الحدود، تتنقل ايضا باصات تحمل ركابا من سوريا الى لبنان وبالعكس.

وبدا ان معظم الواصلين قبل ظهر السبت من سوريا قدموا من مناطق في ريف دمشق. ■

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Office of the Chairman of the Board of Directors of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.